ان رابين، الذي لا يحتل حالياً أي منصب اداري في الحزب، لم يتمكّن من القاء كلمته في اليوم الأول للمؤتمر، واكتفى بالقائها مساء اليوم الثاني مع بداية النقاش السياسي.

حرص مندوبو المؤتمر، في اليوم الاول، على اتخاذ القرارات التي تتمتّع بتأييد غالبية الاصوات. وكان أولها القرار بانتخاب عضو الكنيست دافيد ليبائي رئيساً لمجلس رئاسة المؤتمر، وتبعه قرار يدعو الى الغاء قانون منع اللقاءات مع م.ت.ف. ثمّ قرار الموافقة على انتخاب كل من رئيس حزب «العمل» وأعضاء الكنيست وسكرتير عام الهستدروت وأعضاء لجنته المركزية بأسلوب الاقتراع القطري المباشر (Primaries). كما وافق المؤتمر على فرض قيود مشدّدة لتقليص حرية أي من الاعضاء المرشّحين لمناصب حزبية في استخدام أجهزة الحزب ومؤسساته، خاصة الهستدروت، لصالح حملتهم الانتخابية (**دافار**، ٢٠/١١/١٩٩١).

انتقلت جلسات المؤتمر، في اليوم الثاني، الى قصر الثقافة في تل ـ أبيب، حيث دارت معارك كلامية حادّة بين مؤيدي الهستدروت ومعارضيه، أثناء النقاش الاقتصادي ـ الاجتماعي صباحاً، وبين «الحمائم» و«الصقور» اثناء النقاش السياسي مساء. وتميّز النقاش الاقتصادي بهجوم عنيف شنّه رامون على الهستدروت وقيادته مطالباً بفصل الحزب عن جهاز الهستدروت، وادخال تعديلات جذرية على ادارة نشاطاته، وتحويل عدد من الشركات التابعة له الى القطاع الخاص. امّا النقاش السياسي، فقد استهله رابين بكلمة دعا فيها الى الحل الاقليمي الذي يشمل «التخلّي عن كيلومترات وليس عن مجرّد سنتيمترات». وامتد النقاش السياسي، بعد ذلك، الى ساعة متأخّرة من الليل، فيما كان احتمال الانشقاق يلوح أكثر من مرة أثناء المواجهة الحادّة بين «الصقور» و«الحمائم». الّا ان التدخّل المباشر والكثيف لرئيس الحزب باتجاه التوصل الى تسوية بين الطرفين أدّى، في نهاية الامر، الى تخلّي كل من «الحمائم» و«الصقور» عن مطالبهم المتطرّفة (**يديعوت احرونوت**، ٢١/١١/١٩٩١).

ولكن المفاجأة الكبرى التي شهدها المؤتمر الخامس لحزب العمل جاءت في اللحظات الاخيرة قبل اختتامه. فقد تقدّم عضو الكنيست ابراهام بورغ (وهو ابن الرئيس السابق للحزب الديني الوطني ـ المفدال) بتحفّظ على مشروع قرار اتخذته «لجنة شؤون الدين والدولة» برئاسة الحاخام مناحيم هكوهين. ولدى موافقة المؤتمر بأكثرية ٣٩٠ صوتاً مقابل ٣٠٢ (أي مشاركة ٦٩٢ مندوباً فقط في التصويت) على تحفّظ بورغ، يكون حزب «العمل» قد أقرّ مبدأ فصل الدين عن الدولة. وقد أثار هذا القرار غضب المتدينين داخل حزب «العمل» وخارجه واعتبر زعماؤهم انه ما لم يعمد بيرس الى الغائه، فان فرص حزب «العمل» في تشكيل أي حكومة قادمة، بالتحالف مع الاحزاب الدينية، أصبحت معدومة (**دافار**، ٢٢/١١/١٩٩١). وعلى الاثر، سارع بيرس، الذي كان غائباً عن المؤتمر أثناء عملية التصويت، الى تأكيد رفضه هذا القرار، وسعيه الى الغائه. وهذا ما حصل بالفعل أثناء الدورة الثانية للمؤتمر التي عقدت في ٢٦/١٢/١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٩١).

والى جانب القرارات المتعلّقة بالانتخابات الداخلية في الحزب والقيود المفروضة لضمان نزاهتها، اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

- القراران ٢٤٢ و ٣٣٨: تدعم اسرائيل المفاوضات من أجل التوصّل الى اتفاق سلام على أساس التسوية مع الاردن والفلسطينيين. ويجب ان يرتكز الاتفاق على ضمان أمن اسرائيل وقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
- الحقوق الوطنية: قرر المؤتمر تغيير البند الذي ينصّ على الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة للفلسطينيين» واستبداله بعبارة «حقوقهم الوطنية». وتستكمل اسرائيل المفاوضات مع الممثّلين المعتمدين والمتفق عليهم للفلسطينيين بشأن اتفاق مرحلي وادارة الحكم الذاتي.
- الغاء مقاطعة م.ت.ف: قرر المؤتمر الغاء البند الوارد في البرنامج الحزبي السابق، والذي كان ينصّ على رفض أي تفاوض مع م.ت.ف. باعتبارها «تنظيماً ارهابياً».
- الاستيطان: طالب المؤتمر بعدم اقامة أي مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة وعدم اضافة المزيد من المستوطنين الى المستوطنات القائمة حالياً، فيما عدا مناطق القدس وغور الاردن. وتمتنع